مؤشرات الاقتصاد الإيجابية وجذب الاستثمارات الأوروبية

بقلم :
د.مهندس
نادر
رياض

WWW.Naderriad. com

لاشك أن التغيير الايجابى فى مؤشرات الاقتصاد المصرى يشكل القوة الجانبة الحقيقية للاستثمارات الخارجية ولقد شهد الإقتصاد المصرى تحسنا ملحوظا طبقا للمؤشرات العالمية والمحلية إذ أن فائض النشاط الإقتصادى اقترب من حاجز ٥٪ بينما لم يتعد فى كثير من الدول نسبة ٢,٥٪ ووصل الاحتياطى النقدى الى ٢٥ مليارا بعد أن انخفض فى فترات سابقة الى ١٤ مليارا كما ان البنية الأساسية مستواها جيد الى جيد جدا وتتحمل زيادة الضغط عليها فى مقابل زيادة الطلب الذى يتولد عن زيادة الاستثمارات وتعددت المدن الصناعية المؤهلة ٥٤ مدينة كما تشهد استقرارا فى سعر صرف الجنيه المصرى فى تعاملاته مع سلة العملات المتداولة وأصبح معدل التضخم منخفضا نسبيا حيث يتراوح بين نصف و٥,١٪، كما لا يمكن إغفال حجم السوق المصرى الذى قوامه أكثر من ٧٥ مليون مستهلك ٥٥٪ منه دون ١٨ سنة مما يشكل نمطا ذا قوة جذب هائلة وبالنظر الى البورصة المصرية نجد انها تشهد انتعاشا نسبيا واستقرارا ملحوظا بالمقارنة ببعض البورصات العربية التى تعرضت لهزات عنيفة فى نفس الحقبة الزمنية كما شهدت الفترة الحالية زيادة ملحوظة فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعدت حاجز ٦ مليارات دولار وينتظر لها ان تواصل زيادتها لتستمر بمعدلات اعلى خلال عام ٢٠٠٧. وهناك عدة ملفات هامة تزيد من قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأوروبية منها على سبيل المثال:

الملف السياسى: فلاشك أن النمط المعتدل الذى تمثله مصر فى المنطقة الشرق أوسطية يزيد من وزن مصر كشريك متوازن أمام الفكر الأوروبى الاقتصادى باعتبارها صانع سلام واستقرار لهذه المنطقة القلقة من العالم و ملف تحديث الصناعة: بالرغم من أن المنح والقروض التى وجهت من الاتحاد الأوروبى لمركز تحديث الصناعة قد استنفدت مع بداية عام ٢٠٠٦ الا ان وزارة التجارة والصناعة فى مبادرة غير مسبوقة قد وفرت ذاتيا اعتمادات لهذا المركز ليستمر فى اداء مهمته تشجيعا له على تحقيق مزيد من النجاح، خاصة بعد ان اتخذ خطوات رشيدة فى الفترة الأخيرة لاقت القبول من المجتمع الصناعى مسجلة نتائج هامة لا تقبل الجدل.

ملف الطاقة: هناك فائض من الطاقة الكهربائية الموفرة لأسعار منافسة وجودة فى الكم والمستوى الفنى من شأنها أن تحقق الطموحات المستقبلية للصناعة خاصة أن اسعار الوقود السائل مازالت مدعومة من الدولة بما يحقق ميزة نسبية مقابل الأسعار المقابلة للاتحاد الأوروبى وذلك دون إغفال لقرب دخول مصر فى مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام التعاون الأوروبى وعلى وجه الخصوص الألمانى نظرا للخبرة الناجحة والمتراكمة لألمانيا فى مجال الطاقة الشمسية والرياح وربما ايضا من الطاقة المولدة من مصادر نووية بعد حل مشكلة التخلص من النفايات النووية بصورة مأمونة وهى العقبة التى تعترض الأخذ بهذا الحل فى الوقت الحالى وملف التعليم: حيث نشهد زيادة كبيرة فى عدد الجامعات الأجنبية التى تم التصريح لها بالعمل فى مصر من شأنه أن يخفف العبء عن الجامعات المصرية ويفسح المجال أمام التنمية البشرية و الملف البيئى: يشهد تحسنا ملحوظا من شأنه تشجيع التقارب المصرى الأوروبى فى قطاع الأعمال المشتركة.. على جانب آخر من المنتظر ان يتحسن الملف الزراعى فى مقابل زيادة فتح مجالات الاستيراد امام اللحوم الأوروبية ومنتجات الألبان الأوروبية.

لاشك ان العلاقات المصرية الأوروبية تعد فى أفضل حالاتها على الاطلاق مما دعا الاتحاد الأوروبى أن يخصص برامج قروض ومنح تتماشى مع هذه الأهمية التى تعتبرها متميزة وهو مجال محورى من الناحية الاقتصادية إذ أن جودة وكفاءة استعمال هذه المنح والقروض يرتبط ارتباطا مباشرا باستيفاء شروط هذه المنح وهو أمر يرتبط بإدارة عناصر الوقت حتى لا يسقط جانب من هذه القروض وقد يتطلب الأمر ضرورة انشاء مجلس استشارى يمثل فيه جميع الوزارات للتعامل مع مختلف تلك المنح الواردة من مختلف الدول والتجمعات الدولية مما يرفع كفاءاتها بالصورة التى تحقق الأهداف والطموحات المعلقة عليها.

بقى أن نشير إلى ان مصر تعتبر بالنسبة لأوروبا مدخل التعامل الافريقى وكذا التعامل العربى وشريك قوى فضلا عما لديها من آلية قوية للبنية الأساسية.

جريدة الاخبار ٢/١/٢٠٠٧
الأخبار